

Distr.
GENERAL

A/49/675
17 November 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون
البند ١٠٠ (ب) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك
النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان
والحريات الأساسية

تعزيز فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية نزيهة

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٤ - ١	أولا - مقدمة
٤	٢١ - ٥	ثانيا - تنفيذ قراري الجمعية العامة ١٣٨/٤٧ و ١٣١/٤٨
٤	١٣ - ٥	ألف - تعزيز القدرات على تقديم المساعدة الانتخابية وتنسيق الأنشطة
٦	٢٠ - ١٤	باء - التنسيق مع المنظمات الأخرى
٨	٢١	جيم - الأنشطة الجارية
٨	٣٩ - ٢٢	ثالثا - تجربة الأمم المتحدة
٨	٢٣ - ٢٢	ألف - البعثات الكبرى التابعة للأمم المتحدة
٨	٢٥ - ٢٤	باء - تقديم الدعوة للمراقبين الدوليين
٩	٢٨ - ٢٦	جيم - تقديم الدعم للمراقبين الوطنيين
٩	٣١ - ٢٩	دال - المراقبة

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>			
..../			281194	281194 94-46134
١٠	٣٦ - ٣٢	هاء - المساعدة التالية للانتخابات	
١١	٣٩ - ٣٧	واو - المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية	
١٢	٤٨ - ٤٠	رابعا - أفكار بشأن الأنشطة المقبلة	

المرفقات

١٥	الأول - حالة طلبات الدول الأعضاء في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤
٢٥	الثاني - الأنشطة الجارية
		الثالث - مبادئ توجيهية للدول الأعضاء التي تنظر في إعداد طلبات للحصول على
٢٧	مساعدة انتخابية

أولا - مقدمة

١ - أعد الأمين العام هذا التقرير استجابة لطلب قدمته الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، في قرارها ١٣١/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. والغرض من التقرير هو عرض التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٣٨/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وقرارها ١٣١/٤٨، ولا سيما بصدده ما ورد من الدول الأعضاء من طلبات المساعدة الانتخابية والتحقق من سلامة الانتخابات، وسريان مفعول المبادئ التوجيهية المقدمة في عام ١٩٩٢، على ضوء الخبرة المكتسبة في الآونة القريبة.

٢ - ويستعرض هذا التقرير العناصر الرئيسية في تجربة الأمم المتحدة في مجال المساعدة الانتخابية على مدى الـ ٣٠ شهرا الماضية. وبغية تقديم هذا الاستعراض، ستفرد فروع محددة للأنشطة الأساسية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وستعرض حالة طلبات المساعدة الانتخابية، وسيورد المرفق الأول نظرة اجمالية الى كل بلد على حدة خلال الـ ١٢ شهرا الماضية. وتعرض الخبرة المتعلقة بتنسيق الأنشطة المختلفة - سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها - وخطط تحسين هذا التنسيق. ويرد في المرفق الثاني موجز للتقدم المحرز في الأنشطة المستمرة التي من قبيل إعداد قائمة خبراء انتخابيين ومداومة استكمالها، والمنشورات، والصندوق الاستئماني لمراقبة الانتخابات. وجرى استعراض واستكمال المبادئ التوجيهية للدول الأعضاء التي تنظر في إعداد طلبات للحصول على مساعدة انتخابية، وهي المبادئ التي قدمت أولا في عام ١٩٩٢ (A/47/668/Add.1)، على أساس تجربة الـ ٣٠ شهرا السابقة. وترد المبادئ التوجيهية المنقحة في المرفق الثالث.

٣ - وثمة شاغل أساسي عند تقديم المساعدة الانتخابية، يتمثل في الحاجة الى الاحترام المطلق للسيادة الوطنية. ويبرز هذا الشاغل في شرط جوهري، هو ألا تقدم المساعدة الانتخابية إلا بناء على طلب رسمي. بيد أن السيادة الوطنية تظل موضع المراعاة طوال تنفيذ كل برنامج مساعدة؛ وهذا يسهم في إقامة علاقة عمل تفاعلية تعاونية بين الخبراء الانتخابيين والمواطنين ذوي الصلة بالموضوع. ولم تتلق الأمم المتحدة على الاطلاق، خلال تقديمها للمساعدة الانتخابية في أكثر من ٥٠ حالة حتى اليوم، أي شكوى من دولة عضو بصدده التدخل في شؤونها الداخلية.

٤ - ومنذ استهلال المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة، قامت هذه المساعدة على افتراض مؤداه أنها لن تكون لازمة في نهاية المطاف. وفي برامج المساعدة الانتخابية الأخيرة، جرى التشديد على أهمية المساعدة الانتخابية في بناء الثقة فيما بين الأحزاب المتنافسة، والجمهور العريض، وفي العملية الانتخابية ذاتها. وفي نفس الوقت، جرى توجيه برامج عديدة نحو ايجاد قدرة وطنية أكبر على ادارة الانتخابات ومراقبتها. وسيستمر هذا التشديد عند تصميم برامج المساعدة المقبلة.

ثانيا - تنفيذ قراري الجمعية العامة ١٣٨/٤٧ و ١٣١/٤٨

ألف - تعزيز القدرات على تقديم المساعدة الانتخابية وتنسيق الأنشطة

٥ - في أوائل عام ١٩٩٤، نقلت وحدة المساعدة الانتخابية، التي تقدم الدعم والمشورة الى منسق الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية، الى ادارة عمليات حفظ السلم. وكان النقل عبارة عن جهد لترشيد مهام كلتا الادارتين وتدعيم وحدات الأمانة العامة التي تعمل مباشرة مع الميدان. وسميت الوحدة "شعبة المساعدة الانتخابية"، واستمرت، حسب طلب الجمعية العامة، في العمل في اطار الميزانية العادية وعلى أساس الموارد القائمة. وعلى هذا الأساس، نقل أحد الموظفين من "مركز مناهضة الفصل العنصري" السابق الى الشعبة.

٦ - ومع نقل الشعبة الى ادارة عمليات حفظ السلم، عين الأمين العام السيد كوفي أنان، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلم، ليكون منسق الأمم المتحدة الجديد لأنشطة المساعدة الانتخابية. وينبغي الآن توجيه جميع طلبات الحصول على المساعدة الانتخابية من الأمم المتحدة الى السيد أنان. وبوصفه المنسق، سيحدد السيد أنان، بالتشاور مع ادارة الشؤون السياسية وبدعم تقني من شعبة المساعدة الانتخابية، الرد المناسب على جميع الطلبات التي من هذا النوع.

٧ - وواصلت وحدات الأمم المتحدة الأساسية المشتركة في المساعدة الانتخابية التعاون بفعالية، حسب المبين في التقريرين السابقين (A/47/668 و A/48/590). وفي ميدان المساعدة التقنية، تواصل شعبة المساعدة الانتخابية العمل بصورة وثيقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وادارة خدمات الدعم والادارة من أجل التنمية. وعند اللزوم، يطلب من مركز حقوق الإنسان الاشتراك والدعم، وهو يقدمهما. ومؤخرا، نقل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المسؤولية في هذا المجال من شعبة البرامج العالمية والأقليمية الى شعبة تنمية التنظيم وأساليب الحكم. واستنادا الى التجربة الايجابية فيما يختص باستخدام برنامج 'متطوعي الأمم المتحدة"، جرى توسيع التعاون مع هذا البرنامج واشتركت أعداد كبيرة من المتطوعين في بعثتي الأمم المتحدة الكبريين في جنوب أفريقيا وموزامبيق.

٨ - وظل المنسقون المقيمون التابعون للأمم المتحدة يؤدون دورا هاما في تنظيم أنشطة المساعدة الانتخابية وتمويلها. وتمول أنشطة عديدة من خلال ترتيبات تقاسم التكاليف مع المانحين أو أرقام التخطيط الارشادية الوطنية التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي بعض الحالات، استخدم تمويل البرنامج الإنمائي لتغطية تكاليف الاستهلاك ريثما يمكن توفير أموال تقاسم التكاليف. كما قدم المنسقون المقيمون مساعدة قيمة الى البعثات الانتخابية القصيرة الأجل، بتوفير المعلومات الأساسية الهامة والدعم الاداري.

٩ - ومؤخراً، تعاونت شعبة المساعدة الانتخابية ومركز حقوق الإنسان على تحديد أولويات معينة للمساعدة التالية للانتخابات في ملاوي. وعلى أساس البرنامج المتكامل الذي جرى وضعه، سيركز كل مكتب على أنشطة المساعدة المتصلة بخبرته الميدانية المحددة. بيد أن الاطار المتكامل يكفل نهجا شاملا متوازنا سيسهم في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، على السواء، داخل البلد.

١٠ - وبالرغم من الفعالية العامة للتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، أظهرت التجربة أنه ينبغي بذل جهد أكبر لتسهيل علاقات العمل الفعالة بين شعبة المساعدة الانتخابية، الموجودة في مقر الأمم المتحدة، والمكاتب الانتخابية لبعثات الأمم المتحدة الانتخابية الكبرى في الميدان. ومن الأسباب الرئيسية لإنشاء وحدة انتخابية متخصصة داخل الأمانة العامة لإنشاء ذاكرة مؤسسية تكون بمثابة مرجع لتنظيم البعثات المتتالية وتنفيذها. وهذه الذاكرة توجد حالياً - وتمثل في الخبرة المباشرة للمشاركين في البعثات، وفي التقارير والأدلة والنماذج وغير ذلك من مواد المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة وتعتبر الشعبة مستودعا لها. ويتعين تسهيل الرجوع الى هذه الموارد، بغية توفير أكمل دعم ممكن لجميع عمليات الأمم المتحدة التي تستهدف تقديم المساعدة الانتخابية.

١١ - وبالنسبة للمساعدة الانتخابية المقدمة مباشرة من الشعبة، فإن الرجوع الى الخبرة السابقة متاح بسهولة، على ضوء اشتراك الموظفين الكثيف في مثل هذه الأنشطة وقربهم من المواد المتوفرة من البعثات السابقة. وكانت الدروس المستفادة من الأنشطة السابقة مفيدة لموظفي الشعبة، فيما يختص بإدارة بعثات تقييم الاحتياجات، ووضع نهج جديدة للمساعدة الانتخابية، وإعداد مبادئ توجيهية تنفيذية وملاكات وظائف لأنشطة المساعدة الانتخابية. ومع ذلك، يؤدي البعد التنظيمي والجغرافي الى جعل تقاسم الخبرة السابقة أمراً معقداً أمام موظفي شؤون الانتخابات في البعثات الكبرى.

١٢ - وبسبب الضغوط الزمنية في المكاتب الميدانية المنشأة لأجل قصير والبعد جغرافياً عن الشعبة، فإن تنظيم البعثات الرئيسية وإدارتها يعتمدان عادة الى حد كبير على مجموعة صغيرة من الخبراء المعيّنين لإدارة العنصر الانتخابي. وهؤلاء الخبراء، الذين يعملون معاً في الميدان، يعتمدون عادة وبشدة على الاجراءات المألوفة لديهم من البعثات السابقة بدلاً من اللجوء الى الشعبة التماساً للمشورة النظرية ولمخطط تنفيذي. ولزيادة نطاق الخبرة المتوفرة لدى خبراء الانتخابات وتشجيع زيادة التبادل بصدد السياسات والاجراءات، تعتزم الشعبة تنظيم حلقات عمل تقنية عديدة لتتيح للخبراء الاستشاريين وقادة البعثات المحتملين فرصة تبادل الخبرات وتقييم امكانية تطبيقها في بيئات انتخابية أخرى.

١٣ - كما تشدد شعبة المساعدة الانتخابية على عقد جلسات إحاطة وافية لموظفي البعثات الانتخابية، وعلى المشاركة في وضع الخطط التنفيذية والقيام بزيارات استشارية ميدانية أكثر انتظاماً. ومما يتسم بأهمية خاصة تقديم المعلومات ذات الصلة في شكل من شأنه توفير مرجع ميسر للمشاركين في تقديم المساعدة التقنية. وهذا يستلزم استعادة مفصلة للمعلومات وتقييماً تحليلياً بعد القيام بكل نشاط من الأنشطة. وستعد الشعبة عدة كتيبات تتعلق بمختلف أوجه الأنشطة الانتخابية النموذجية، كما ستوفر

معلومات بشأن مختلف النهوج المستخدمة وتقييم الفوائد والمضار النسبية، ومتطلبات التطبيق، وما إلى ذلك. وهذه الكتيبات تتيح للعاملين في الميدان مجالاً لتبني اختيارات تستند إلى اطلاع أوسع وإلى الخبرة السابقة. ونظراً لما للأنشطة المذكورة أعلاه من أهمية بالنسبة لجميع المنظمات المشتركة في المساعدة الانتخابية، يمكن الاشتراك في الاضطلاع بهذه الأنشطة وتقاسم النتائج.

باء - التنسيق مع المنظمات الأخرى

١٤ - لا يزال التنسيق مع المنظمات الأخرى آخذاً في التحسن، وقد وسعت شعبة المساعدة الانتخابية اتصالاتها بمنظمات المساعدة الانتخابية. وخلال السنة الفائتة، تطورت العلاقة مع منظمات البرلمانيين إلى درجة أصبحت معها هذه المنظمات تسهم الآن، إلى جانب الدول الأعضاء والأمانة العامة، بتوظيف المراقبين الذين يغطون مرحلة المراقبة الأخيرة لبعثات التحقق الكبرى. وفي التقرير السابق الذي أصدره الأمين العام، جرى استعراض التنسيق فيما يتصل بمنظمات محددة؛ أما هذا التقرير فسيناقش التنسيق من منظور عملي: المساعدة التقنية، والمراقبة، وتقاسم المعلومات.

١٥ - ويعتبر تنسيق المساعدة التقنية أمراً حاسماً، إذ أن للافتقار إلى التنسيق تشعبات تتعدى ما يبدو واضحاً من ازدواجية الجهود وهدر الموارد. ويحتمل أن يكون الأكثر خطورة هو النتائج المترتبة على تضارب المشورات والتنافس فيما بين الخبراء الاستشاريين الدوليين والتمويل الزائد لبعض المكونات الانتخابية على حساب غيرها. وقد تحقق تقدم ملحوظ في مجال التنسيق، ولا سيما في حالات غينيا - بيساو وملاوي وموزامبيق، حيث كان أداء المكاتب الميدانية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي متميزاً. ولا يزال التنسيق في مرحلة تقدير الاحتياجات صعباً بسبب اللاحاح المتكرر لمثل هذه البعثات وبسبب تقاسم المعلومات في الميدان بين المانحين على نطاق غالباً ما يكون محدوداً جداً. وستواصل شعبة المساعدة الانتخابية محاولة تحسين الاتصال مع المنظمات الأكثر اشتراكاً في هذه الأنشطة، كما ستحاول تعزيز مبدأ البعثات المشتركة، حيثما يكون ذلك ممكناً. وهذا النهج يستخدم حالياً في هايتي.

١٦ - كما ثبت أن من الصعوبة بمكان تحقيق مستوى من التنسيق بصدد المساعدة التالية للانتخابات والمتعلقة بتوطيد الديمقراطية يضارع ما تحقق بصدد المساعدة الانتخابية. ومن أسباب ذلك الجودة النسبية للمساعدة التالية للانتخابات، والحاجة إلى تحديد هذه الأنشطة بوضوح أشد، والافتقار إلى تركيز تنظيمي دقيق من قبيل المتحقق في حالة المساعدة الانتخابية. وللأسف في الحفاظ على التماسك الذي يسود عادة في الانتخابات لكي يستمر في المرحلة التالية للانتخابات، توفر شعبة المساعدة الانتخابية، حيثما يكون ذلك مفيداً، موظفاً تقنياً للاتصال يقدم المساعدة إلى مجموعات المانحين المشكلة لأجل تنسيق المساعدة الانتخابية. وهذا النهج سيستخدم في ملاوي أولاً.

١٧ - وفي حالة مراقبة الانتخابات، تختلف فعالية التنسيق مع المنظمات الأخرى من بعثة إلى أخرى. ففي العمليات الميدانية التي وفرت لها الأمم المتحدة إطاراً شاملاً لتنسيق جهود المراقبين الدوليين، كان التعاون

في الغالب مثاليا. وفي ملاوي وغينيا - بيساو، على سبيل المثال، كان التنسيق مع المنظمات الأخرى أساسيا لتغطية المراقبة الوطنية الفعالة للانتخابات. وفي ملاوي اشتملت المساعدة الانتخابية على تقديم الدعم لما يزيد على ٣٠٠ مراقب دولي وعلى المساعدة التقنية المنسقة التي قدمتها الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والكمونولث والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية. وفي غينيا - بيساو، جرى وزع نحو ١٠٠ مراقب دولي لكل دورة من دورتي الانتخابات الرئاسية في آب/اغسطس عام ١٩٩٤. ونجاح هذه العمليات، حيث توفر الأمم المتحدة إطارا شاملا لمختلف المراقبين. يعتمد اعتمادا شديدا على درجة التنسيق التي تحقّق مع العديد من البلدان والمنظمات الراعية.

١٨ - وكانت تجارب التنسيق في حالة البعثات الكبرى متفاوتة. ففي موزامبيق، أقيم تعاون مثالي مع الاتحاد الأوروبي بعد محاولة أولية لاقت قبولا أقل في جنوب افريقيا. وجرى دمج مراقبي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في موزامبيق دمجا كاملا في أفرقة مختلطة وأديرت خطط الوزع إدارة مشتركة وتم تقاسم الموارد المتاحة. إلا أن هناك عددا من المشاكل التي يتعين حلها في العلاقة مع المنظمات الأخرى. فهناك العديد من الحالات التي تمكنت فيها المنظمات الحكومية الدولية أو الإقليمية أو البرلمانية أو غير الحكومية من تمويل سفر المراقبين وبدلاتهم ولكنها لم تستطع أن توفر لهم الدعم الكافي في الميدان. وإذ ترصد الأمم المتحدة ميزانيات لأفرقة المراقبين المكتفية ذاتيا، يُنظر الى رصد اعتمادات للدعم الميداني لأفرقة المراقبين الإضافية بوصفه عبئا لا اسهاما إضافيا في مجمل جهود المراقبة الدولية. ونظرا لبروز هذا الوضع في حالات عدة، من المهم إيجاد حل لهذه المشاكل القائمة حتى يتسنى لتنسيق البعثات الكبرى تحقيق مستوى الفعالية المتحقق في بعثات "تنسيق المراقبين" الأقل طموحا.

١٩ - ولا تقتصر صعوبات تحقيق التعاون الكامل على رصد بنود في الميزانية تسمح للأمم المتحدة بتقديم الدعم الميداني لأفرقة مراقبين دوليين أخرى. ولكي يتسنى لأي فريق الاشتراك تحت مظلة الأمم المتحدة، ينبغي تحديد معايير الاشتراك ومهل التحضير اللازمة تحديدا واضحا، كما ينبغي وضع معايير مشتركة لعملية التحقق والتوصل الى اتفاقات بشأن استخلاص المعلومات وإصدار البيانات. وقد آن الأوان للدعوة الى عقد اجتماع عمل لممثلين من المنظمات النشطة في مجال مراقبة الانتخابات لكي يتسنى لهم مناقشة هذه المسائل بالإضافة الى الجوانب الأخرى التي ينطوي عليها التحقق من سلامة الانتخابات. ويمكن أيضا توجيه الانتباه الى وضع مبادئ توجيهية تتعلق بحياد عمل المراقبة وكفاءته الفنية وموضوعيته. ومع التسليم بإمكان الحصول على الموارد الضرورية، يطلب الأمين العام من شعبة المساعدة الانتخابية أن تنظم مثل هذا الاجتماع خلال عام ١٩٩٥، حتى يتاح في الدورة المقبلة للجمعية العامة ما يتوصل إليه من نتائج وتوصيات.

٢٠ - وفيما يتعلق بتقاسم المعلومات بشأن المساعدة الانتخابية، فإن الرسالة الإخبارية لـ "شبكة المساعدة الانتخابية"، المنشأة في عام ١٩٩٢، لا تزال تمثل وسيلة عملية لتسهيل هذا التبادل. وستعمل شعبة المساعدة الانتخابية على تحسين محتواها وانتظام صدورها الدوري، وستسبر إمكانات إنشاء شبكة تقوم على البريد الالكتروني. وستشمل المعلومات التي ستوفر من خلال الشبكة البيانات المتاحة، أو التي ستتاح،

لشعبة المساعدة الانتخابية فيما يتعلق بالمنشورات الحديثة العهد وحلقات العمل أو الحلقات الدراسية المتعلقة بالموضوعات ذات الصلة، والخبراء الاستشاريين في مختلف الميادين، والمواد الانتخابية، والموردين، وما إلى ذلك. وقياساً على الحالات الأخرى، سيزداد تطوير هذا المشروع، بالتعاون مع المنظمات المعنية الأخرى.

جيم - الأنشطة الجارية

٢١ - ترد في المرفق الثاني المعلومات المتصلة بالأنشطة الجارية المأذون بها بموجب القرارين ١٣٨/٤٧ و ١٣١/٤٨. ويوفر ذلك المرفق معلومات بشأن جدول الخبراء، والمنشورات المتصلة بالمساعدة الانتخابية، والصندوق الاستئماني لمراقبة الانتخابات، ومجمع إدارة الانتخابات الأفريقية.

ثالثاً - تجربة الأمم المتحدة

ألف - البعثات الكبرى التابعة للأمم المتحدة

٢٢ - أوفدت الأمم المتحدة خلال الأشهر الاثني عشر الماضية بعثتين كبيرتين للانتخابات في إطار عمليات حفظ السلم. ففي نيسان/ابريل كان يوجد في السلفادور ما يزيد على ٨٠٠ مراقب لمراقبة دورتي الانتخابات. وفي الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، جرت الانتخابات في موزامبيق؛ ووزعت الأمم المتحدة نحو ٢٠٠٠ مراقب. وترد التفاصيل المحددة بشأن بعثة السلفادور في التقرير النهائي الذي أعده الأمين العام بشأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور (S/1994/561 و Add.1).

٢٣ - وفي نيسان/ابريل ١٩٩٤، اضطلعت الأمم المتحدة بدور تنسيقي أساسي في المراقبة الدولية لأول انتخابات عامة تجرى في جنوب افريقيا. وبالإضافة إلى وزعها لـ ١٢٠ ٢ مراقبا، فقد نسقت الأمم المتحدة مراقبتها ووزعها مع الكمنولث والاتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الافريقية. ومع أن هذا التنسيق جعل البعثة أعقد من أي عملية تقوم بها منظمة واحدة، فإن ما أسفر عنه هذا التعاون من وفورات ومواطن قوة محتملة جدير بالاستعراض والتقييم لأجل المستقبل. وحاليا تقوم شعبة العمليات الميدانية التابعة لإدارة عمليات حفظ السلم بإجراء هذا الاستعراض. ويرد في التقرير النهائي للأمين العام عن مسألة جنوب افريقيا (S/1994/717) عرض لتفاصيل محددة بشأن بعثة المراقبة في جنوب افريقيا.

باء - تقديم الدعوة للمراقبين الدوليين

٢٤ - بين الأمين العام في تقريره لعام ١٩٩٤ (A/48/590) الخبرة الإيجابية المستفادة من البعثات التي كان القصد منها توفير التنسيق والدعم للمراقبين الدوليين المقدمين من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. ورغم تبين فعالية هذا النهج وقلّة تكاليفه حتى بالنسبة لعمليات المراقبة

القصيرة الأجل (أيام الانتخابات فقط). ثبت أنه يحقق أكبر فوائده إذا استخدم من منظور طويل الأجل يتيح مراقبة عملية التسجيل والحملة الانتخابية وعد الأصوات النهائي. وعلى ضوء تلك التجربة، يستخدم هذا النهج في عدد متزايد من بعثات مراقبة الانتخابات.

٢٥ - وفي الفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أوفدت شعبة المساعدة الانتخابية ثلاث بعثات لتقديم الدعم للمراقبين الدوليين. وكانت أكثر هذه البعثات شمولاً هي البعثة التي أوفدت إلى ملاوي، حيث أنشئت أمانة للمساعدة الانتخابية قدمت أيضاً المساعدة التقنية في مجال ترسيم الحدود والتربية الوطنية والقانون الدستوري وحقوق الإنسان وتدريب موظفي الاقتراع. ووفرت شعبة المساعدة الانتخابية ومركز حقوق الإنسان والهيئة البريطانية للتنمية فيما وراء البحار والجماعة الأوروبية والمنظمة الدولية للأنظمة الانتخابية خبراء في ميادين بعينها.

جيم - تقديم الدعم للمراقبين الوطنيين

٢٦ - تبنت شعبة المساعدة الانتخابية نهجا جديدا للمساعدة الانتخابية يتمثل في تقديم الدعم للمراقبين الوطنيين الذين يراقبون الانتخابات الوطنية في المكسيك. وقد تركز الاهتمام في هذه العملية على توفير التدريب للمراقبين المحليين المحتملين، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في إنشاء شبكة وطنية من المراقبين الوطنيين. وبفضل هذا النهج تمكن مواطنو المكسيك من القيام، على نحو متسق شامل، بمراقبة الانتخابات التي جرت في آب/أغسطس. كما استعرضت البعثة النظام الانتخابي المكسيكي وقدمت تعليقاتها بشأنه إلى السلطات الانتخابية.

٢٧ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، نظمت الشعبة اجتماعا عاما للاستعراض والتقييم مع ممثلي شبكة المراقبين المكسيكية بهدف تقييم أنشطة التدريب والمراقبة المضطلع بها. ونتائج ذلك الاجتماع ستكون عنصرا أساسيا في تصميم الشعبة لمثل هذا النوع من البعثات مستقبلا، كما يتوقع لها أن تكون عوناً لشبكة المراقبين المكسيكية في تحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من العمل قبل الاضطلاع بنشاطها التالي في مجال المراقبة.

٢٨ - والمزايا الأساسية لهذا الشكل من المساعدة الانتخابية هي اهتمامها ببناء القدرات في البلد للأجل الطويل ومساهمتها في وثوق المواطنين بالعملية الانتخابية في بلدهم نفسه.

دال - المراقبة

٢٩ - أشار الأمين العام في تقاريره السابقة إلى أن هذا الشكل من المساعدة يشكل "متابعة وإبلاغاً". ورغم أن تواتر تقديم مثل هذه المساعدة لم يكن شديداً، كانت هناك حالات تقرر فيها إيفاد موظف واحد

لمتابعة عملية انتخابية لتزويد الأمين العام بتقرير داخلي بشأنها. وبناء على الخبرة المكتسبة حتى الآن، تبين أن أهمية هذا الشكل من المساعدة تكاد لا تذكر، ولذلك لن يؤذن بتقديمه إلا في الحالات الخاصة.

٣٠ - وتكرر اتباع هذا النهج عندما كان طلب توفير مراقبين يجيئ متأخرا جدا بما لا يتيح إجراء التقييم السليم واتخاذ الإجراء المناسب. وفي حالات أخرى، كانت الدولة العضو تصر على ضرورة وجود ممثل للأمم المتحدة وقت إجراء الانتخاب. ومن الواضح أن الأمم المتحدة ملتزمة بتقديم الدعم للبلدان التي تطلب المساعدة لمواولة تنمية الديمقراطية لديها. إلا أن من مواطن الضعف في هذا النهج أن الأثر الذي يمكن أن يمارسه مراقب وحيد على العملية الانتخابية أثر ضئيل، وأن القيمة النهائية لتقرير تقييم مقدم بعد إجراء الانتخابات وتكبد الوقت وتكلفة السفر اللازمين لتنظيم بعثة للأمم المتحدة قد تكون قيمة رمزية أكثر منها موضوعية.

٣١ - ورغم أنه لن يستبعد القيام بمثل هذه المراقبة مستقبلا، فلن يضطلع بها إلا في الظروف الخاصة. وعندما تزداد المعرفة بالمبادئ التوجيهية للمساعدة الانتخابية يمكن أن نتوقع من الدول الأعضاء أن تطلب المساعدة الانتخابية في الوقت المناسب لتساعد بذلك الأمم المتحدة على تقديم الخدمات لها على أنسب وأفضل وجه.

هـ - المساعدة التالية للانتخابات

٣٢ - من المسلم به أن إجراء انتخابات موثوقة يشكل معيارا هاما لتقييم نوايا نظام حكم ديمقراطي وأدائه الفعلي. على أن الانتخابات الموثوقة لا تضمن أن تفضي الأسابيع والشهور التي تعقب الانتخابات إلى تعزيز العمليات والمؤسسات الديمقراطية. إذ اتسمت المرحلة التالية للانتخابات في بلدان جد عديدة بالانهيار ثم الفشل المرحلي. ولما كان إجراء انتخابات موثوقة دورية ليس إلا عنصرا واحدا من عناصر سياق أعم يتصل بالديمقراطية وتشجيع التعددية، فإن القيمة المحتملة لتقديم المساعدة التالية للانتخابات أصبحت واضحة في بلدان عديدة.

٣٣ - ولقد أوصت الجمعية العامة، في قرارها ٤٨/١٣١، بأن تقدم الأمم المتحدة المساعدة قبل إجراء الانتخابات وبعدها، بما في ذلك إيفاد بعثات لتقييم الاحتياجات الهدف منها التوصية ببرامج من شأنها أن تسهم في ترسيخ عملية إقامة الديمقراطية. على أن آفاق القيام بأنشطة في هذا الميدان الجديد نسبيا تشير عددا من الاعتبارات الهامة.

٣٤ - فعملية الانتخاب، وإن تكن جزءا من عملية طويلة الأجل، تشكل حدثا محددًا يتطلب طائفة من الأنشطة التي يتعين القيام بها داخل إطار زمني واضح. ورغم اختلاف الحال من بلد لآخر، فإن تنظيم الانتخابات ينطوي على سلسلة من الأنشطة الواضحة المحددة جيدا. وخبرة سنوات عديدة في مجال المساعدة الانتخابية توفر دروسا قيمة بشأن المشاكل الرئيسية التي يمكن توقع نشوئها، وأصبح من السهل

الآن الاستعانة بمؤسسات ومستشارين من ذوي الخبرة الرفيعة. وفي مقابل ذلك، فإن عملية ترسيخ الديمقراطية مجال أكثر التباسا، حدوده أقل وضوحا وقد تتداخل فيه الاختصاصات المؤسسية. وقد لا يمكن تطبيق الخبرة المكتسبة من عمليات انتقالية سابقة على حالات عديدة ينبغي التصدي لها. ونتيجة لذلك، فإن الاختصاصات التي تظن بعض المنظمات الراغبة في تقديم المساعدة أنها اختصاصاتها غالبا ما تكون قائمة على تفسيرات للاختصاصات أكثر منها على مجال الخبرة الفعلي. وأخيرا، فإن ضخامة الأنشطة التالية للانتخابات وطول أمدها، وهي أنشطة لها لزوجها وإلحاحها، تكون أكبر كثيرا من الأنشطة اللازمة في مجال تقديم المساعدة الانتخابية.

٣٥ - واستنادا إلى الشواغل التي أوجزها الأمين العام أعلاه، فإنه يعتقد أن مشاركة شعبة المساعدة الانتخابية في ترسيخ الديمقراطية ينبغي أن تحدد بدقة شديدة لضمان أن يكون الاضطلاع بأية برامج داخلا بحق في نطاق القدرات التنفيذية للشعبة. وفي هذا السياق، يمكن للشعبة أن تبادر إلى القيام بالأنشطة التالية كمساهمة منها في هذا الميدان. فأولا، ينبغي للشعبة أن تستمر في تزويد المؤسسات الانتخابية بالمساعدة التالية للانتخابات، وذلك بالمساهمة في تطويرها التنظيمي، وتصميم الأنظمة (أي إنشاء قوائم تسجيل دائمة)، وتحقيق الاستدامة للعملية الانتخابية عموما. وثانيا، ينبغي للشعبة، في حالة إيفاد بعثات كبرى لتقديم المساعدة، أن تقدم تقريرا بعد إجراء الانتخابات يتضمن توصيات بخطوات متتابعة القصد منها (أ) الاستمرار في تطوير المؤسسات والعمليات الديمقراطية؛ (ب) المحافظة على قوة دفع الدعم الدولي المتولد عن عملية الانتخاب؛ (ج) المساهمة على حل أية مشاكل أو توترات متخلفة بعد الانتخابات. وفي حالات خاصة، قد يشمل النشاط التالي للانتخابات القيام أيضا بإيفاد بعثات لتقييم الاحتياجات.

٣٦ - وستواجه الشعبة صعوبة في القيام بدور وكالة فعالة لتنفيذ الأنشطة التالية للانتخابات. على أنها يمكن أن تساهم بصورة هامة في توضيح هذا الميدان وتعريفه، بالاشتراك مع شعبة تنمية التنظيم وأساليب الحكم التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وإذا قام تعاون بين الشعبتين، فبوسعهما القيام بعدد من دراسات الحالة الإفرادية، وتحديد مشاريع يمكن أن تساعد على تعزيز التعددية في المجتمعات الآخذة في اتباع سبيل الديمقراطية، وإعداد قائمة للمنظمات التي لها نشاط في هذا الميدان وتقييم قدراتها. وقد يكون من النتائج التي تؤدي إليها مثل هذه الأنشطة إعداد اقتراحات بشأن نشاط الأمم المتحدة مستقبلا في هذا الميدان.

واو - المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية

٣٧ - لا تزال المساعدة التقنية هي الشكل الذي يتكرر طلبه كثيرا من المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة. ففي الفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، قدمت الأمم المتحدة ٤٣ مجموعة من الخدمات التقنية أو الاستشارية. على أن دولا أعضاء عديدة طلبت أشكالاً مختلفة من المساعدة التقنية. مثال ذلك أن إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية قدمت المساعدة لغينيا - بيساو في مجال التدريب والتسجيل المدني والعمليات الانتخابية والتربية الوطنية. وقد استمر

اتساع نطاق المساعدة التي يمكن أن توفرها الأمم المتحدة، بالنظر إلى تزايد الخبرة الفنية التي تتجمع لدى مركز حقوق الإنسان وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية وشعبة المساعدة الانتخابية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كل في ميدان عمله.

٣٨ - وفي العام الماضي، قدمت الشعبة المساعدة التقنية في ميادين من قبيل النظم الانتخابية، وتنظيم الانتخابات، والميزانية، وترسيم الحدود، والتربية الوطنية والانتخابية، ونظم المعلومات، والشؤون الإدارية، وشراء اللوازم الانتخابية (التي من قبيل بطاقات الاقتراع وحبر الأختام ومظروفات الاقتراع وصناديق الاقتراع وما إلى ذلك)، وتدريب القائمين على إدارة شؤون الانتخاب.

٣٩ - وكما كان الحال في الماضي، قام البرنامج الإنمائي بدور هام في تقديم المساعدة الانتخابية، حيث وفّر التنسيق غالباً لمختلف العناصر الفنية لأي برنامج. كما قام البرنامج الإنمائي بدور فعال في ضمان تقديم الدعم المالي في حينه لمشاريع المساعدة التقنية، سواء عن طريق أرقام التخطيط الإرشادية أو ترتيبات تقاسم التكاليف.

رابعا - أفكار بشأن الأنشطة المقبلة

٤٠ - اكتسبت الأمم المتحدة، منذ إنشاء شعبة المساعدة الانتخابية في عام ١٩٩٢، خبرة فريدة واسعة النطاق فيما يتعلق بتوفير المساعدة الانتخابية. وتنعكس هذه الخبرة فيما تم انجازه في صقل الإجراءات وتصميم النهج الجديدة واتساع نطاق طلبات المساعدة الانتخابية وازدياد تواترها. وفي هذا الصدد، قد يكون من المفيد النظر، بإيجاز، في الغرض الرئيسي والمرامي الأعم لما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة انتخابية.

٤١ - لقد ركز الكثير من أنشطة المساعدة الانتخابية المضطلع به في الماضي على ضمان شرعية الانتخابات أو الاستفتاءات في إطار عمليات إنهاء الاستعمار أو الاتفاقات المتصلة بفض الصراعات. وكثيراً ما كان إيفاد المراقبين الدوليين لأجل مثل هذه العمليات الانتخابية وسيلة فعالة لبناء الثقة. فوجود المراقبين الدوليين يسهم في إشعار جمهور الناخبين بأهمية الانتخابات وبحرص المراقبين على صون المعايير الدولية. كما أن وجود المراقبين الدوليين مفيد، لأنه يؤكد لجمهور دولي أعم شرعية العملية الانتخابية. إلا أن النجاح في إجراء الانتخابات ليس إلا عنصراً واحداً في الجهود المتواصلة لحماية حقوق مواطني الدولة ومصالحهم ولتشجيع زيادة الشفافية والاشتراك والثقة.

٤٢ - وبالرغم من شدة أهمية المصادقية الدولية للانتخابات، فإن تعزيز الثقة الوطنية في العملية أمر يوازيه أهمية، إن لم يفقه. فسريعاً ما قد يصبح النجاح الفني للانتخابات عديم الأهمية إزاء الارتياح العام أو الافتقار إلى القدرة على ضمان استمرار العملية أو إلى الالتزام بضمان استمرارها. وفي العديد من الحالات، تسرع أعضاء المجتمع الدولي في الحكم على عملية انتخابية ما، دون إيلاء اعتبار يذكر لما يتبقى

من مشاكل. ويتعين على الأمم المتحدة مستقبلا ألا تقيس نوعية مساعداتها بمجرد نجاحها في التحقق من صحة الانتخاب أو مجرد الإنجاز الفعلي لمشروع تقني معين، بل أن تقيس أيضا ما يقدمه من مساهمة دائمة تضيف إلى قدرة الدولة العضو على أن تجري بنفسها انتخاباتها الدورية الموثوقة.

٤٣ - وفي معرض إعادة النظر في قدرة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة الانتخابية، يظل هناك دائما شرط أساسي واحد - هو عدم تدخل المنظمة في الشؤون الداخلية للدولة. ولا بد لأي شكل من المساعدة أن يسبقه طلب رسمي من الدولة العضو. إلا أنه نظرا لتكاثر طلبات المساعدة، اختلفت الاحتياجات المعرب عنها اختلافا بيّنا عن النوعين اللذين سادا من قبل، وهما بعثات التحقق وبعثات الاشراف. فني كل حالة، يتعين تكييف المساعدة وفقا للاحتياجات المحددة لدى الدولة الطالبة، ونتيجة لذلك، تمثل الآن بعثات تقييم الاحتياجات شرطا أساسيا هاما لأي مساعدة انتخابية.

٤٤ - وبعثات تقييم الاحتياجات مفيدة من نواح مختلفة. فقيام فريق صغير بزيارة الدولة الطالبة يسمح بمناقشة الشواغل والأولويات والموارد مناقشة مباشرة. ومثل هذه المناقشات تمكن الأمم المتحدة في النهاية من تحديد ما إذا كان بإمكانها تقديم المساعدة المطلوبة، واقتراح خيارات، وتحديد أنسب وكالة منفذة وتوفير المعلومات المفيدة للحكومة بشأن كيفية تقديم هذه المساعدة وموعد تقديمها، كما يشرع الفريق الزائر في إقامة علاقة عمل أساسية مع المواطنين المناسبين - وهذا عامل هام لأي برنامج مساعدة لكي ينجح بوجه عام.

٤٥ - كما تمثل عملية تنسيق المساعدة مدعاة كبرى للقلق. ففي بعض الحالات، تقدم إلى عدة جهات مانحة طلبات استعانة بمراقبين دوليين أو للحصول على مساعدة فنية. فإذا ردت جميع الجهات ردا إيجابيا وأصررت على الاضطلاع بعمليات مستقلة، ظهرت مخاطر تضارب المشورة والتنافس على الموارد المحدودة (التي من قبيل وسائل النقل)، وازدواج الجهود وإهدار الأموال. في حين أنه بالتنسيق قد يكون ممكنا أن تقدم كل من المنظمات أو الجهات المانحة مساعدة أكثر فعالية وأقل تكلفة. وفي الحالات التي يعتمد فيها التنسيق، يكون بإمكان المنظمات المقدمة للمساعدة أن تتشاور بشأن التقدم المحرز والعقبات القائمة، مما ييسر العمل في مختلف الميادين ويضمن التكامل. وبالتالي، ينظر إلى الوجود الدولي على أنه مركز على خدمة مصالح البلد الطالب ومكرس لها. أما البديل، فقد يكون تصورا لجهات مانحة مختلفة تتنافس فيما بينها لخدمة أهداف خاصة بكل منها بينما لا تولى مصالح البلد إلا اهتماما ثانويا.

٤٦ - وثمة اعتبار آخر عند استعراض أنشطة المساعدة الانتخابية التي اضطلعت بها الأمم المتحدة حتى الآن، هو الإقرار بتضافر الجهود الذي نشأ عن مختلف أشكال المساعدة المقدمة في نفس الوقت. فعمل الخبراء في ميدان واحد يمكن أن ييسر العمل الذي يضطلع به خبراء آخرون وأن يكمله، ففي موزامبيق مثلا، قام مراقبو الشرطة المدنية بدور هام في رصد احترام حقوق الإنسان والحريات المدنية لمواطني موزامبيق في كل أنحاء البلد، وذلك فضلا عن متابعتهم أعمال الشرطة الموزامبيقية لضمان عدم تحيزها. وقد ساهمت جهودهم إلى حد كبير في بناء ثقة الجمهور في العملية الانتخابية. إلا أنه، في الوقت نفسه

سيعمل مراقبو الشرطة المدنية أيضا كمراقبين للانتخابات، مما يقلل من ضغط الحاجة إلى مراقبين دوليين إضافيين، وبالتالي فإن وجودهم مفيد من نواح عدة - أي من حيث التأثير المزدوج لدورهم على صعيد حقوق الإنسان ورصد أعمال الشرطة ولوجودهم من أجل استخدامهم أيضا كمراقبين دوليين خلال المرحلة النهائية المتمثلة في مراقبة الانتخابات.

٤٧ - والهدف النهائي من المساعدة الانتخابية هو تهيئة أسباب زوالها. فبالرغم من أن الانتخابات تمثل خطوة هامة إلى الأمام في العملية الأطول أجلا المتمثلة في تحقيق الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان، يكمن نجاح المساعدة المقدمة في قدرة الدول على القيام مستقبلا بإجراء انتخابات دورية موثوقة. وستكون الأمم المتحدة دائما على استعداد لأن تساعد الدول التي انتوت أن تصبح ديمقراطيات قوية ناشطة؛ كما ستتطلع المنظمة إلى وقت يخف فيه الضغط الذي تفرضه الانتخابات وعملية الانتقال إلى الديمقراطية ويصبح من الممكن فيه الالتفات إلى المسائل الأطول أجلا المتعلقة بسلامة الحكم.

٤٨ - واستنادا إلى الخبرة المكتسبة مؤخرا، لاحظت الأمم المتحدة أن جو الالتزام والتعاون الذي يلزم الانتخابات كثيرا ما يزول بسرعة نسبيا بعد اتمامها بنجاح. إلا أن الحكومات المنتخبة حديثا تواجه غالبا مسائل صعبة تتصل بالخطوات اللازم اتخاذها مستقبلا في إطار الانتقال إلى الديمقراطية. وكما أن الأسباب السابقة للانتخابات لا تكفي لايجاد تربية وطنية حقيقية، لا يمكن أيضا نقل القيم الديمقراطية عن طريق المساعدة الدولية. فالانتقال إلى الديمقراطية هو عملية وطنية طويلة شاقة؛ إلا أنها عملية بإمكان الأمين العام أن يتعهد بمواصلة التزام الأمم المتحدة بها وبدعمها.

المرفق الأول

حالة طلبات الدول الأعضاء في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤

حسب المعلومات الواردة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ ترد أنشطة المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة في الفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ فيما يلي حسب البلدان.

روسيا الاتحادية: الطلب: في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، دعت الحكومة الأمم المتحدة إلى إيفاد مراقبين إلى انتخابات الجمعية الاتحادية المقرر إجراؤها في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

الإجراء المتخذ: أرسل ممثلان لمتابعة العملية الانتخابية نيابة عن الأمين العام.

اثيوبيا: الطلب: في أعقاب اشتراك الأمم المتحدة في تنسيق وجود مراقبين دوليين بمناسبة الانتخابات الإقليمية التي أجريت في عام ١٩٩٢، طلبت الحكومة الحصول على مساعدة تقنية عن طريق البرنامج الإنمائي للمراحل المتعاقبة من العملية الانتخابية. الإجراء المتخذ: كجزء من مشروع مستمر، أوفدت الأمم المتحدة خبيراً استشارياً في نهاية شباط/فبراير ١٩٩٤ لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الجدول الزمني للانتخابات الذي اقترحه المجلس الانتخابي الإثيوبي. وقد بقي هذا الخبير الاستشاري في البلد حتى بداية آذار/مارس وقدم تقريره. وأجريت انتخابات الجمعية التأسيسية في جميع أنحاء البلد يوم ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤، فيما عدا المنطقة ٥ ودير داوا، حيث تأجل إجراء الانتخابات إلى ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٤.

الأرجنتين: الطلب: في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، طلبت الحكومة تمديد مشروع مساعدة تقنية سابق يستهدف تحسين تنظيم الانتخابات (انظر A/48/590، المرفق). الإجراء المتخذ: في شباط/فبراير وأيار/مايو ١٩٩٤، سافر خبير استشاري للتربية الوطنية إلى البلد لإطلاع السلطات الانتخابية على برامج التربية الوطنية.

أوغندا: الطلب: في تموز/يوليه ١٩٩٣، طلب مفوض الجمعية التأسيسية أن تيسر الأمم المتحدة وتنسق أنشطة المراقبين الدوليين للانتخابات المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (انظر A/48/590، المرفق).

الإجراء المتخذ: في إطار اعتمادات مشروع من مشاريع البرنامج الإنمائي نفذته إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، أرسل ثلاثة من الخبراء الاستشاريين (رئيس مستشارين فنيين وخبير استشاري في السوقيات وخبير استشاري في التربية الوطنية)

إلى البلد لمساعدة السلطات الانتخابية. وبالإضافة إلى ذلك، سافر إلى ذلك البلد خبيران استشاريان بغية تنسيق المراقبة الدولية للانتخابات المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٤. والتحق موظف من إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية بفريق المراقبين الدوليين المشترك، الذي ضم ١١٠ مراقبين من ١٧ بلدا و ٦ منظمات دولية أو منظمات غير حكومية. وبعد الانتخابات، بعثت الأمم المتحدة، بناء على طلب الحكومة، خبيرا في المعلوماتية لإسداء المشورة للسلطات الانتخابية بشأن وضع نظام دائم لتسجيل الناخبين.

أوكرانيا:

الطلب: في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، دعت حكومة أوكرانيا الأمم المتحدة إلى الاشتراك بصفة مراقب في الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٤. وطلبت الحكومة لاحقا، في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، من الأمم المتحدة أن توفد مراقبين للانتخابات الرئاسية والمحلية المقرر إجراؤها في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤. الإجراء المتخذ: بعثت الأمم المتحدة موظفا من مركز حقوق الإنسان لمتابعة العملية الانتخابية للانتخابات البرلمانية والإبلاغ عن سيرها ونتيجتها. وزار الموظف ذاته البلد مرة أخرى في نهاية حزيران/يونيه لمتابعة الانتخابات الرئاسية.

البرازيل:

الطلب: في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، طلبت المحكمة الانتخابية العليا الحصول على مساعدة تقنية لحوسبة النظام الانتخابي في البرازيل. الإجراء المتخذ: في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أوفدت الأمم المتحدة موظفا من إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية لتحديد احتياجات المحكمة وإضفاء الصبغة الرسمية على وثيقة مشروع مساعدة تقنية. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أوفدت هذه الإدارة أيضا خبيرا استشاريا لتقديم خدمات دعم تقني بصدد حوسبة المحكمة الانتخابية العليا.

بنما:

الطلب: في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، وبناء على طلب من الحكومة، عقد عضوان في المحكمة الانتخابية جلسات غير رسمية مع مدير شعبة المساعدة الانتخابية في أثناء زيارته إلى السلفادور وناقشا المساعدة التقنية في الميدان الانتخابي. الإجراء المتخذ: في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وقعت بنما وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مشروع للمساعدة التقنية.

بيلاروس:

الطلب: في ٢٦ أيار/مايو، دعت الحكومة الأمم المتحدة إلى إرسال مراقبين للانتخابات الرئاسية التي تقرر إجراؤها في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤. الإجراء المتخذ: رفضت هذه الدعوة، لورودها قبيل إجراء الانتخابات.

تشاد:

الطلب: في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، طلبت الحكومة الحصول على مساعدة بصدد الانتخابات التي كانت ستجرى في البلد، ولم يكن قد تحدد موعدها (انظر A/48/950، المرفق).

الإجراء المتخذ: تواصلت شعبة المساعدة الانتخابية متابعة العملية الانتخابية في تشاد. ومن المقرر إجراء استفتاء على مشروع الدستور، لم يتحدد بعد مواعده. وقد عرضت الشعبة تقديم مساعدة تقنية عن طريق البرنامج الإنمائي، مع الاهتمام بنظم المعلومات بوجه خاص. وإلى أن يتم ذلك، ستسافر إلى تشاد بعثة تقييم مشتركة، تتألف من خبراء استشاريين من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. وبناء على طلب الحكومة، سينسق أعمال البعثة خبير استشاري كبير تستعين به الأمم المتحدة.

جزر الانتيل الهولندية: الطلب: في حزيران/يونيه ١٩٩٤، طلبت سلطات جزر الانتيل الهولندية، عن طريق حكومة هولندا، إشراك ممثل من الأمم المتحدة في لجنة الاستفتاء التي ستشرف على الاستفتاءات المقرر إجراؤها في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بشأن سانت مارتين وسانت إستاتيو وسابا؛ وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بشأن بونير.

الإجراء المتخذ: كلف موظف من إدارة الشؤون السياسية بالاشتراك في أعمال لجنة الاستفتاء.

جمهورية مولدوفا: الطلب: في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، دعت الحكومة الأمم المتحدة إلى إرسال وفد لمراقبة الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٤.

الإجراء المتخذ: أرسل موظف من مركز حقوق الإنسان لمتابعة العملية الانتخابية.

جنوب افريقيا: الطلب: وسع مجلس الأمن، في قراره ٨٩٤ (١٩٩٤)، نطاق ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا ليدرج فيها المراقبة الانتخابية.

الإجراء المتخذ: في أعقاب بيان مجلس الأمن المتعلق بالحالة في جنوب افريقيا (انظر الوثيقة S/26785)، بعث موظف من شعبة المساعدة الانتخابية إلى جنوب افريقيا لتقديم المساعدة إلى رئيس بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا بشأن المسائل الانتخابية. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، شارك مدير الشعبة في بعثة الدراسات الاستقصائية التي أرسلها الأمين العام إلى جنوب افريقيا. وبعد اعتماد قرار مجلس الأمن ٨٩٤ (١٩٩٤) في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، سافر المدير إلى جنوب افريقيا مرة أخرى بغية مساعدة الممثل الخاص للأمين العام على تشكيل عنصر البعثة الانتخابية.

وجرت الانتخابات في ٢٦ و ٢٧ و ٢٨، وفي بعض المناطق، في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤. ووزع في شتى أنحاء المقاطعات التسع ما مجموعه ١٢٠ ٢ مراقبا تابعين للأمم المتحدة، يمثلون ١٠٣ جنسيات. كما نسقت شعبة المساعدة الانتخابية مراقبة ما يناهز ١٢٠ مركز اقتراع خارجي في ٥٧ بلدا في شتى أنحاء العالم. واشترك ما مجموعه ٢٢٨ مراقبا دوليا،

معظمهم من موظفي منظومة الأمم المتحدة، بصفتهم مراقبين في مراكز الاقتراع الخارجية. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت الشعبة، بناء على طلب رئيس لجنة جنوب افريقيا الانتخابية المستقلة، على إنشاء مراكز اقتراع في سبعة بلدان ليس فيها لجنوب افريقيا تمثيل. وحددت الشعبة الرؤساء المسؤولين عن تنظيم المراكز، كما قدمت الدعم الإداري حسبما طلب منها. وبناء على طلب من اللجنة الانتخابية المستقلة أيضا، حددت الشعبة المراقبين الانتخابيين الذين سيغطون مراكز الاقتراع في ثمانية بلدان ووافقت على طلب جنوب افريقيا إنشاء مركز اقتراع في حديقة مقر الأمم المتحدة. ووصفت الأنشطة الانتخابية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا وصفا تفصيليا في التقارير التالية الموجهة إلى مجلس الأمن: S/1994/16 و Add.1 و S/1994/435 و S/1994/717.

سان تومي وبرينسيبي: الطلب: في آب/أغسطس ١٩٩٤، دعت الحكومة الأمم المتحدة إلى إيفاد مراقب إلى الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. الإجراء المتخذ: أرسل موظف من إدارة شؤون الإعلام لمراقبة الانتخابات.

السلفادور: الطلب: في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، طلبت الحكومة رسميا قيام الأمم المتحدة بالمراقبة "قبل وأثناء وعقب" الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في آذار/مارس ١٩٩٤. الإجراء المتخذ: في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، قام مدير شعبة المساعدة الانتخابية، بناء على دعوة من رئيس بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، بزيارة هذا البلد لمتابعة أعمال الشعبة وللاشتراك في حلقة دراسية بشأن دور البعثة في مجال التحقق من الانتخابات القادمة في آذار/مارس ١٩٩٤. وفي شباط/فبراير ١٩٩٤، أرسل الأمين العام مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء طالبا إليها توفير مراقبين للمرحلة الأخيرة (فترة الاقتراع) من الانتخابات في السلفادور. وقد انضم إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور في أواسط آذار/مارس نحو ٨٥٠ مراقبا لمراقبة انتخابات ٢٠ آذار/مارس، معظمهم من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور. والمجتمع الدبلوماسي المحلي، والبلدان المجاورة، ومصادر مماثلة. وفي ٢١ آذار/مارس ١٩٩٤، أعلن رئيس البعثة أنه يمكن القول بأن الحملة الانتخابية ويوم الانتخابات لا غبار عليهما، رغم ما لوحظ من صعاب. وتمت الجولة الثانية من انتخابات الرئاسة يوم ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وقد انضم إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور نحو ٩٠٠ مراقب لمراقبة الجولة الثانية من الانتخابات. وفيما بعد، أي في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، أعلن رئيس البعثة أن من الواضح أن تنظيم الانتخابات قد تحسن، رغم أن عددا من المخالفات المتبقية قد شاب العملية الانتخابية. وقد ورد بيان الأنشطة الانتخابية للبعثة بالتفصيل في التقارير التالية

المقدمة إلى مجلس الأمن: S/26606 و S/1994/179 و S/1994/304 و S/1994/375 و S/1994/486 (المرفق) و S/1994/536 و S/1994/561 و Add.1.

سيراليون: الطلب: في آذار/مارس ١٩٩٤، أبلغ رئيس الدولة الأمين العام أن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية قد تقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وطلب مساعدة تقنية في مجال تخطيط الانتخابات وتنظيمها.

الإجراء المتخذ: أبلغت الحكومة بأن البرنامج الإنمائي بصدد إعداد وثيقة مشروع لتقديم مساعدة تقنية في مجال تعزيز الحكم وإقامة الديمقراطية وتطوير الإدارة، وأن شعبة المساعدة الانتخابية ستوفر دعماً أولياً للجنة الانتخابية الوطنية المؤقتة عن طريق ذلك المشروع، الذي ستنفذه إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية. وفي سياق المشروع، أرسل خبير استشاري إلى البلد في حزيران/يونيه ١٩٩٤ لتقديم المشورة إلى اللجنة وبالإضافة إلى ذلك، وافقت الأمم المتحدة على توفير بعض المساعدة المالية إلى اللجنة الانتخابية، بناء على طلب رئيسها.

غابون: الطلب: في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، دعت الحكومة الأمم المتحدة إلى القيام بمراقبة انتخابات الرئاسة المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

الإجراء المتخذ: أوفد موظف من شعبة المساعدة الانتخابية لمتابعة الانتخابات وتقديم المشورة للسلطات الانتخابية بشأن أنشطة المراقبين الدوليين.

غينيا: الطلب: في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، طلبت الحكومة الحصول على مساعدة في تنسيق أنشطة المراقبين الدوليين في انتخابات الرئاسة المقرر إجراؤها في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

الإجراء المتخذ: لم تتمكن الأمم المتحدة من تلبية هذا الطلب لوروده قبيل إجراء الانتخابات. وبدلاً من ذلك، قام المنسق المقيم بمتابعة العملية الانتخابية.

غينيا الاستوائية: الطلب: في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٤، طلبت الحكومة، عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الحصول على مساعدة في تنظيم مؤتمر مانحين، عقد في ١٦ و ١٧ أيار/مايو ١٩٩٤، لتعبئة موارد لصقل نظام تعداد الناخبين، وتنفيذ توصيات التقرير المتعلق بحقوق الإنسان الذي أعده المقرر الخاص.

الإجراء المتخذ: في أيار/مايو ١٩٩٤، وتمهيدا للانتخابات البلدية المقبلة التي تحدد مؤقتاً أن تجرى في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أوفدت الأمم المتحدة، في إطار مشروع للبرنامج الإنمائي، موظفاً من إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، وهي الوكالة المنفذة، وخبيراً استشارياً للمساعدة في الجوانب الفنية من مؤتمر المانحين. وقد قدما أيضاً المشورة بشأن الميزانية الانتخابية ومسائل متصلة بذلك.

غينيا - بيساو الطلب: في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، طلبت الحكومة الحصول على مساعدة في انتخابات الرئاسة والانتخابات العامة التي كان من المقرر إجراؤها في عام ١٩٩٣، وأجريت في تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩٤ (انظر A/48/590، المرفق).

الإجراء المتخذ: أوفدت إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية خبراء استشاريين في مجال التدريب والتربية الوطنية والعلميات الانتخابية، لمساعدة السلطات الانتخابية على تنظيم العملية الانتخابية. وبالإضافة إلى ذلك، عين خبير لتنسيق أنشطة المراقبين الدوليين في أثناء الانتخابات. وقد أجريت الانتخابات يوم ٣ تموز/يوليه ١٩٩٤. ونظرا لعدم فوز أحد من المرشحين بأغلبية واضحة، تطلب الأمر إجراء جولة ثانية لانتخابات الرئاسة تمت في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٤. وقد شارك في الانتخابات ما يربو على ٩٠ في المائة من الناخبين المسجلين. وشارك في كل جولة من جولتي الانتخابات نحو ١٠٠ مراقب دولي.

لاتفيا الطلب: في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤، دعت الحكومة الأمم المتحدة إلى إرسال مراقبين لانتخابات السلطات المحلية المقرر إجراؤها في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٤. الإجراء المتخذ: رفضت هذه الدعوة لورودها قبيل الانتخابات.

ليبيريا الطلب: في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٢، طلبت الحكومة الحصول على مساعدة تقنية ومالية للعملية الانتخابية (انظر A/48/590، المرفق).

الإجراء المتخذ: تقدم الأمم المتحدة مساعدة انتخابية لليبيريا عن طريق العنصر الانتخابي في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعن طريق مشروع مساعدة تقنية تابع للبرنامج الإنمائي تقوم بتنفيذه إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية.

وقد بدأ نشر العنصر الانتخابي من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في آذار/مارس ١٩٩٤. وفي أيار/مايو ١٩٩٤، سافر إلى هذا البلد فريق رفيع المستوى من الخبراء في الأنظمة الانتخابية لتقديم المشورة إلى الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبيريا، ولجنة الانتخابات، والأحزاب السياسية وغيرها من الفئات، بشأن فعالية مختلف الأنظمة الانتخابية، ولاسيما نظام التمثيل النسبي.

وفي نهاية أيلول/سبتمبر، تم سحب كبير المستشارين الفنيين وكبير موظفي شؤون الانتخابات التابعين لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا من البلد ريثما تتحسن الحالة السياسية. وقام كبير موظفي شؤون الانتخابات التابع للبعثة قبل رحيله بتقديم تقرير عن التقدم الذي لوحظ في الميدان الانتخابي.

وقد ورد بالتفصيل بيان الأنشطة الانتخابية لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في التقارير التالية المقدمة إلى مجلس الأمن: S/26868 و S/1994/168 و Add.1 و S/1994/463 و S/1994/588 و S/1994/760.

مدغشقر: الطلب: في نيسان/أبريل ١٩٩٤، دعت الحكومة الأمم المتحدة الى إرسال مراقبين الى الانتخابات البلدية والمحلية المقرر إجراؤها في تموز/يوليه ١٩٩٤. الإجراء المتخذ: أجلت الانتخابات البلدية والمحلية الى تاريخ لاحق لم يعلن عنه بعد. وعرضت الأمم المتحدة تنسيق جهود المراقبين الدوليين أو المساعدة على تدريب المراقبين الوطنيين، ولم ترد الحكومة على هذا العرض.

المكسيك: الطلب: في أواخر أيار/مايو ١٩٩٤، طلبت الحكومة المساعدة التقنية والمالية للمراقبين الوطنيين في الانتخابات المقرر إجراؤها في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٤، ولإعداد تقرير تحليلي قبل الانتخابات، عن النظام الانتخابي المكسيكي. الإجراء المتخذ: في حزيران/يونيه ١٩٩٤، أنشئ في مدينة مكسيكو فريق المساعدة التقنية التابع للأمم المتحدة في المكسيك. وهو يتألف من فريق أساسي مكون من ١١ اختصاصيا قاعدتهم في مكسيكو، و ٢٢ خبيراً استشارياً قواعدهم في كل ولاية من الولايات المكسيكية.

وقدم فريق المساعدة التقنية المساعدة الى ١٤ منظمة غير حكومية وطنية عبأت نحو ٣٠ ٠٠٠ مراقب. وبلغ الدعم المالي المقدم الى المنظمات غير الحكومية ٣ ملايين دولار. وتضمنت المساعدة التقنية منهجية لمراقبة الانتخابات؛ وإعداد كتيبات للمراقبين؛ ودعماً تقنياً تراوح بين أدلة عن السوقيات وإعداد خطط استراتيجية وتنظيم العد السريع. وأعد فريق من كبار الخبراء الدوليين تقريراً تحليلياً عن النظام الانتخابي في حزيران/يونيه - تموز/يوليه، وقدمته شعبة المساعدة الانتخابية الى الحكومة في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٤.

ونظمت الأمم المتحدة في فيرا كروز، بالمكسيك، حلقة تدريبية في الفترة من ١٠ الى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، من أجل تقييم الدروس المستخلصة من المساعدة التقنية التي قدمها فريق المساعدة التقنية. واشتركت السلطات الانتخابية المكسيكية وأفرقة المراقبين المكسيكيين في تلك الحلقة.

ملاوي: الطلب: في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، طلبت الحكومة المساعدة على تعبئة المراقبة الدولية للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في أيار/مايو ١٩٩٤ (انظر A/48/590، المرفق). الإجراء المتخذ: في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، زار خبير استشاري ملاوي للمساعدة على إعداد ميزانية الانتخابات وجدولها الزمني، فضلاً عن مسائل أخرى متصلة بذلك. وفي الشهر نفسه، أرسل أيضاً الى ملاوي موظف من مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لإسداء المشورة القانونية الى الحكومة. وأنشئت في ملاوي في أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ أمانة للمساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة، في إطار أحكام مشروع لتقديم المساعدة التقنية تابع للبرنامج الإنمائي تنفذه إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية. وفيما بعد، انضم الى الأمانة عدة خبراء استشاريين (في مجالات الحدود، والإصلاح الدستوري،

والتدريب، والتربية الوطنية، وحقوق الإنسان، والسوقيات، والعد السريع). وبالإضافة الى ذلك، أرسل الى ملاوي في نيسان/أبريل ١٩٩٤ موظف من شعبة المساعدة الانتخابية لمساعدة الأمانة على تنسيق جهود المراقبين الدوليين والإعداد لبرنامج أنشطة تالية للانتخابات يدعم عملية إقامة الديمقراطية. وزار موظف من مركز حقوق الإنسان ملاوي في الوقت نفسه من أجل إجراء تقييم تال للانتخابات يتصل بمسائل حقوق الإنسان. وفي أثناء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي أجريت في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٤، نسقت أمانة المساعدة الانتخابية وزع ٢٥٠ مراقبا دوليا قدمتهم الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية. وفي نهاية أيار/مايو ١٩٩٤، بقي في البلد خمسة من متطوعي الأمم المتحدة وخبير استشاري في السوقيات لمراقبة الانتخابات الفرعية المقرر إجراؤها في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤ في ثلاثة دوائر في نسانجي. وفيما بعد، طلب البرلمان المساعدة في صياغة أوامر دائمة للبرلمان الجديد. وأرسل الاتحاد البرلماني الدولي، بالاشتراك مع شعبة المساعدة الانتخابية، خبيرا استشاريا لمساعدة البرلمان.

وفي تموز/يوليه، طلبت الحكومة مزيدا من المساعدة من الأمم المتحدة لتعزيز الديمقراطية. وفي هذا الصدد، وقع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون حقوق الإنسان والحكومة إعلانا مشتركا في آب/أغسطس ١٩٩٤ بشأن الرغبة المتبادلة في التعاون على إعداد برامج لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في ملاوي.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، ذهب موظف من شعبة المساعدة الانتخابية الى ملاوي لمناقشة خطط لتقديم المساعدة بعد الانتخابات مع الحكومة ومجموعة دولية من الجهات المانحة. وأعدت شعبة المساعدة الانتخابية، بالاشتراك مع مركز حقوق الإنسان، ورقة عمل بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان، ستساهم في إعداد إطار عمل وطني لأنشطة أخرى قد تؤدي فيها الأمم المتحدة دورا تنسيقيا.

الطلب: بموجب أحكام اتفاق السلم العام من أجل موزامبيق المبرم في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، دعت الأمم المتحدة الى مراقبة الانتخابات المقرر إجراؤها خلال سنة من توقيع الاتفاق. (انظر A/48/590، المرفق، و S/26666 و Add.1).

الإجراء المتخذ: تقدم المساعدة التقنية الى موزامبيق عن طريق العنصر الانتخابي لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق وعن طريق مشروع مساعدة تقنية من مشاريع البرنامج الإنمائي تنفذه إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية.

وفي شباط/فبراير ١٩٩٤، زار مدير شعبة المساعدة الانتخابية موزامبيق استعدادا لوزع المراقبين الانتخابيين المقبل. وبحلول حزيران/يونيه ١٩٩٤، وزع على جميع مستويات المقاطعات والمراكز ١٢٦ مراقبا انتخابيا، من بينهم ٩٦ من متطوعي الأمم المتحدة، وصاحبهم مراقبو شرطة مدنية. وسيتابع ما مجموعه ١٠٠٢ مراقب تقريبا، يعملون تحت مظلة الأمم المتحدة، الأحداث الجارية يوم الانتخابات. وهناك ٩٠٠ من هؤلاء عيّنوا من الدول الأعضاء ومن منظومة الأمم المتحدة، و ٢٠٠ من الاتحاد الأوروبي، أما الـ ١٠٠٠

الباقون فقد جاءوا من صفوف عملية الأمم المتحدة في موزامبيق أو المجتمع الدولي في موزامبيق.

وبالإضافة إلى أنشطة المراقبة التي تضطلع بها عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، وضعت العملية برنامجاً لضمان مراقبة الأحزاب للانتخابات مراقبة فعالة في جميع مراكز التصويت. وقدم البرنامج التدريب واستحقاقات مالية إلى ما يصل إلى ٢٥ ٠٠٠ مراقب من الأحزاب الموزامبيقية. وأنشئ صندوق استثماري خاص للأحزاب السياسية من أجل تقديم دعم مالي محدود إلى جميع الأحزاب المتنافسة.

وفيما يتعلق بمشروع المساعدة التقنية، يوجد بالبلد في الوقت الراهن ستة خبراء استشاريين (تنظيم الانتخابات، والتربية الوطنية، والاتصال الاجتماعي، والقانون الانتخابي، والسوقيات) لمساعدة السلطات الانتخابية. وبالإضافة إلى ذلك، وزع ما يتراوح بين ثلاثة وخمسة من متطوعي الأمم المتحدة بكل مقاطعة لمساعدة لجان المقاطعات والمراكز. وقبل ذلك، أي في شباط/فبراير ١٩٩٤، ذهب موظف من إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية إلى البلد من أجل وضع الصيغة النهائية لوثيقة مشروع إنشاء صندوق استثماري للمساهمات في العملية الانتخابية.

وقد وصفت الأنشطة الانتخابية لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق وصفا تفصيلياً في التقارير التالية المقدمة إلى مجلس الأمن: S/1994/89 و Add.1، و Add.2 و S/1994/511، و S/1994/803 و S/1994/1002.

الطلب: في تموز/يوليه ١٩٩٤ طلبت الحكومة المساعدة على تنسيق جهود المراقبين الدوليين والوطنيين للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. الإجراء المتخذ: في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ ذهب موظف من شعبة المساعدة الانتخابية إلى ناميبيا لمتابعة جهود بعثة تقييم الاحتياجات الموفدة في حزيران/يونيه ١٩٩٤، وللتشاور، حسبما طلبت الحكومة الناميبية مع مختلف الكيانات الدولية والوطنية بشأن نوع من المساعدة التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة في الانتخابات الرئاسية والوطنية. ولذلك، تم توفير خبير استشاري لفترة قصيرة لكي يساعد مدير الانتخابات على وضع ترتيبات للمراقبين الدوليين.

ناميبيا

الطلب: في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، طلبت الحكومة تعيين مراقبين لانتخابات المجالس الإقليمية في المنطقة المطلة على الساحل الأطلسي المقرر إجراؤها في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٤.

نيكاراغوا:

الإجراء المتخذ: أرسل موظف من الأمم المتحدة وخبيران استشاريان إلى البلد في نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ لمراقبة الانتخابات. وفي أثناء فترة الاقتراع، انضم إلى الفريق ٢٩ مراقباً إضافياً (من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وحكومة السويد).

هايتي

الطلب: في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وجه الممثل الدائم لهايتي لدى الأمم المتحدة رسالة الى الأمين العام، طلب فيها الحصول على مساعدة تقنية وتنفيذية في أثناء العملية الانتخابية المقبلة.

الاجراء المتخذ: سافرت الى هايتي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بعثة لتقييم الاحتياجات، برئاسة مدير شعبة المساعدة الانتخابية، للتشاور مع الحكومة والسلطات الانتخابية بشأن نوع المساعدة التي يمكن للأمم المتحدة تقديمها في العملية الانتخابية المقبلة.

هندوراس

الطلب: في آذار/مارس ١٩٩٤، طلبت الحكومة الحصول على مساعدة في اصلاح النظام الانتخابي من أجل ايجاد قدر أكبر من الشفافية في مجال التنفيذ.

الاجراء المتخذ: في حزيران/يونيه ١٩٩٤، وفي اطار زيارة الى المكسيك، قام رئيس شعبة المساعدة الانتخابية بزيارة أولية الى هندوراس لمناقشة طلب المحكمة الانتخابية الوطنية. وستوفد بعثة لتقييم الاحتياجات في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

هنغاريا

الطلب: في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٤، دعت الحكومة الأمم المتحدة الى إرسال مراقبين للانتخابات البرلمانية المقرر اجراؤها في ٨ أيار/مايو ١٩٩٤.

الاجراء المتخذ: رفضت هذه الدعوة لورودها قبيل الانتخابات.

المرفق الثاني

الأنشطة الجارية

١ - وفقا للقرار ١٣٨/٤٧، ترد أدناه معلومات مستكملة عن حالة قائمة الخبراء الانتخابيين، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لمراقبة الانتخابات ومنشورات الأمم المتحدة الحديثة المتعلقة بالمساعدة الانتخابية. كما توفر المعلومات عن "الحلقة الدراسية المعنية بإدارة الانتخابات الأفريقية" التي ستجري في زمبابوي في الفترة من ١٥ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

ألف - قائمة الخبراء الانتخابيين

٢ - في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، ضمت قائمة الخبراء الانتخابيين التي تعدها شعبة المساعدة الانتخابية أسماء نحو ٤٣٣ خبيراً دولياً من ٦٩ بلداً. ويمكن أن يضاف ١٠٦ خبيراً إضافيين إلى القائمة في انتظار الفحص النهائي لوثائق اعتمادهم. وتشمل مجالات الخبرة المحددة: التربية الوطنية، والاتصالات، والديمقراطية، والنظم الانتخابية، والمعلوماتية، والسوقيات، والتدريب، ومراقبة الانتخابات.

باء - صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لمراقبة الانتخابات

٣ - في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، بلغ مجموع مساهمات الدول الأعضاء المقدمة إلى الصندوق الاستئماني لمراقبة الانتخابات ٥١٩ ٩٨٢ ٥ دولاراً عن تلك السنة. ومنذ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، وردت أموال من سويسرا والسويد وجنوب أفريقيا وهولندا والمكسيك، ولكسمبرغ وأيرلندا وكندا. وخصصت عدة مساهمات منها لعمليات معينة في المكسيك وموزامبيق. وأعلنت الولايات المتحدة عن تبرع مقداره ٧٠٠ ٠٠٠ ٢ دولار للصندوق الاستئماني ليستخدمها في هايتي. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بلغ الرصيد المتوفر في الصندوق الاستئماني، ما مجموعه ٣١ ٣٧٩ ٠ ٨ دولاراً.

جيم - المنشورات

٤ - شملت منشورات الأمم المتحدة الصادرة مؤخراً ما يلي:

(أ) "أنشطة المساعدة الانتخابية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة"، شعبة المساعدة الانتخابية، نشرة شهرية؛

(ب) "تقرير شبكة معلومات المساعدة الانتخابية"، شعبة المساعدة الانتخابية؛ وتغطي الطبعة الخاصة الثانية الأنشطة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ إلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣؛

(ج) كتب حقوق الإنسان والانتخابات، مركز حقوق الإنسان.

دال - الحلقة الدراسية المعنية بالإدارة الانتخابية الافريقية

٥ - تشترك شعبة المساعدة الانتخابية في رعاية حلقة دراسية معنية بالإدارة الانتخابية الافريقية تعقد في زمبابوي في الفترة من ١٥ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وذلك إلى جانب إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، والمعهد الافريقي الأمريكي، والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، والمعهد الديمقراطي الوطني. والهدف العام لهذه الحلقة الدراسية هي المساهمة في عملية إقامة الديمقراطية في افريقيا، بتعزيز المؤسسات الانتخابية. وستجمع الحلقة الدراسية إداريي الانتخابات الأفارقة، للقيام بما يلي:

(أ) استعراض واستكشاف التحديات المشتركة التي تواجه تنظيم انتخابات شفافة وتنفيذها؛

(ب) مناقشة الأدوار والمسؤوليات المحددة لإداريي الانتخابات، لمواولة تطوير الخبرة الانتخابية الافريقية ووضع نظم إدارية فعالة تقنيا؛

(ج) تبادل الخبرة ونشر العبر المستفادة من الانتخابات الافريقية الأخيرة، بما فيها الاستراتيجيات العملية لإضفاء الطابع المؤسسي على الاجراءات الانتخابية التي ثبت نجاحها.

كما ستوفر الحلقة الدراسية أساسا للتبادل والتعاون الجاريين بين إداريي الانتخابات الأفارقة. وفيما بعد، ستحرر أوراق الحلقة الدراسية وتجمع لتشكيل كتابا مرجعيا عن الإدارة الانتخابية الافريقية.

المرفق الثالث

مبادئ توجيهية للدول الأعضاء التي تنظر في إعداد طلبات للحصول على مساعدة انتخابية

١ - قدم الأمين العام الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين مجموعة مبادئ توجيهية للمساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة (A/47/668/Add.1). وقد وضعت المبادئ التوجيهية بحيث تعاون الدول الأعضاء على إعداد طلبات الحصول على مثل هذه المساعدة، وأجملت تلك المبادئ شتى أنواع المساعدة التي قد تقدم والشروط اللازمة لاضطلاع الأمم المتحدة بمثل هذا الاسهام.

٢ - وفي الدورة الثامنة والأربعين، طلبت الجمعية العامة من الأمين العام أن يعد مجموعة مبادئ توجيهية منقحة لكي تنظر فيها في دورتها التاسعة والأربعين؛ وكان من المفروض أن تتجلى في تلك المجموعة الخبرة المكتسبة على مدى السنتين السابقتين. وقد أعدت المبادئ التوجيهية الواردة في هذا المرفق استجابة لذلك الطلب. ورغم أن الكثير من المعلومات المتضمنة في المبادئ التوجيهية الأصلية لا يزال صحيحا، تتضمن هذه المبادئ التوجيهية المنقحة تغييرات كبرى في السياسة العامة والإجراءات تعبر عن الخبرة المكتسبة في الآونة الأخيرة.

أولا - الشروط الأساسية للمساعدة الانتخابية وأنواع هذه المساعدة

٣ - قبل أن يكون بمقدور الأمم المتحدة تقديم أي نوع من أنواع المساعدات الانتخابية، لابد من استيفاء شرطين أساسيين. أولهما، أن تقدم الحكومة طلبا كتابيا رسميا للحصول على مساعدة انتخابية. ولكي يستوفى هذا الطلب الحد الأقصى من النظر، ينبغي أن يحال الى السيد كوفي أنان، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلم ومنسق الأمم المتحدة للمساعدات الانتخابية، قبل ١٢ أسبوعا على الأقل من الانتخابات. ويمكن إبلاغ الطلب عن طريق ممثل البرنامج الإنمائي في البلد أو عن طريق البعثة الدائمة لدى الأمم المتحدة. والمنسق، الذي تدعمه شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة عمليات حفظ السلم، مسؤول عن جميع القرارات المتصلة بتقديم الأمم المتحدة مساعدة انتخابية.

٤ - والشرط الأساسي الثاني لتقديم الأمم المتحدة مساعدة انتخابية يتمثل في إيضاح بعثة الى البلد لتقييم الاحتياجات. ومثل هذه البعثة أساسية لتحديد ما إذا كان يتعين على الأمم المتحدة تقديم مساعدة، وإذا كان الأمر كذلك، تحديد النوع الأنسب من هذه المساعدة. ويجب على أعضاء بعثة التقييم أن يقيّموا مقدار ما يحظى به طلب الحصول على المساعدة الانتخابية من تأييد داخل الجهاز السياسي الأوسع نطاقا في البلد، ويستعرضوا الأحكام القانونية القائمة ذات الصلة بالعملية الانتخابية وقيّموا سياق العملية الانتخابية المقررة وظروفها بوجه عام. وعلى الرغم من وجوب مراعاة الأعراف والتقاليد التي تنفرد بها

الدولة الطالبة، يجب على بعثة التقييم أن تحدد مدى توافر الشروط الأساسية للقيام بعملية انتخابية شرعية وديمقراطية بحق.

٥ - تمثل النهج الذي اتبعته الأمم المتحدة في البداية عند تناول الطلبات المقدمة للحصول على المساعدة الانتخابية في الرد بالإيجاب، كلما أمكن، إلا أن التجارب الأخيرة أوضحت أهمية إيفاد بعثات لتقييم الاحتياجات قبل اتخاذ قرار بشأن الطبيعة النهائية للمساعدة الانتخابية التي ستقدم. وفي بعض الحالات، كانت طلبات الحصول على المساعدة غير واضحة، وفي حالات أخرى، لا يمكن تقديم مقترحات أو مشورة بشأن أفضل أنواع المساعدة إلا بعد التشاور مع الجماعات والأطراف ذات الصلة في البلد. وعلى المدى الطويل، تبشر مثل هذه البعثات بتحقيق وفورات للأمم المتحدة في الوقت والأموال من شأنها أن تكفل توفير أنسب المساعدات للدولة الطالبة.

٦ - وتقدم الأمم المتحدة سبعة أنواع أساسية من المساعدة الانتخابية، هي: (أ) تنظيم الانتخابات وإجراؤها؛ و (ب) الإشراف؛ و (ج) التحقق؛ و (د) توفير التنسيق والدعم للمراقبين الدوليين؛ و (هـ) تقديم الدعم للمراقبين الوطنيين؛ و (و) المراقبة؛ و (ز) تقديم المساعدة التقنية. وضمن هذا الإطار العام، يمكن تكييف طرائق المساعدة، أو الجمع بينها أو تعديلها لكي تلي الاحتياجات المحددة للحكومة الطالبة.

٧ - وعلى الرغم من أن الشرطين الأساسيين المجمعين أعلاه ينطبقان بوجه عام على جميع أنواع المساعدة الانتخابية، قد لا تكون بعثة تقييم الاحتياجات ضرورية عند ورود طلب محدد تحديدا جيدا يلتمس المساعدة التقنية الصرف. على أنه بالنسبة للأنواع الثلاثة الأولى من المساعدة ((أ) و (ب) و (ج)) لا بد من الوفاء بشرط أساسي ثالث. إذ أن الاضطلاع بأي من أنواع العمليات هذه يستوجب إصدار مجلس الأمن أو الجمعية العامة تكليفا رسميا بهذا الشأن.

ألف - تنظيم العملية الانتخابية وإجراؤها

٨ - إن هذا النوع من المساعدة هو الأشد تعقيدا، ولم يقدم حتى الآن إلا في كمبوديا. ويجري تقديم هذا النوع من المساعدة حاليا في الصحراء الغربية. ونظرا للحاجة إلى وقت تمهيدي طويل (١٨ شهرا كحد أدنى)، وكذلك إلى موارد مالية وبشرية (موظفين) ومادية جملة لعملية من هذا القبيل، فسيكون من النادر التكلّف بتقديم هذا النوع من المساعدة.

باء - الإشراف على العملية الانتخابية

٩ - إن العمليات الإشرافية، التي يضطلع بها بوجه عام في سياق إنهاء الاستعمار، تقتضي من الأمم المتحدة أن تصادق على جميع مراحل العملية الانتخابية لتكفل شرعيتها في نهاية الأمر. ولذلك، يستغرق مثل هذه العمليات وقتا طويلا ويتطلب موارد بشرية ومادية جملة. وكثيرا ما يضطلع بها في سياق عمليات

لحفظ السلم تكون أكبر حجما. ومثل هذه المساعدة لا تقدم في العادة الى الدول الأعضاء، إذ أن مثل هذا النشاط يمس سيادة الدولة. وآخر مرة أشرفت فيها الأمم المتحدة على عملية انتخابية كانت في ناميبيا في عام ١٩٨٩.

جيم - التحقق من العملية الانتخابية

١٠ - في حالة عمليات التحقق، يطلب من الأمم المتحدة أن تتحقق من حرية ونزاهة جوانب محددة من العملية الانتخابية التي تجريها السلطة الوطنية المعنية بالانتخابات. ولأنه يتوقع من الأمم المتحدة أن تصدر بيانا نهائيا بشأن سير الانتخابات، يجب أن يشمل التحقق جميع الجوانب ذات الصلة التي تنطوي عليها العملية الانتخابية، مما يتطلب مدى زمنيا طويلا وتغطية جغرافية شاسعة. ولا بد أن يكون التكليف بالاضطلاع ببعثات التحقق، كما هو الأمر بالنسبة لبعثات الإشراف، صادرا عن مجلس الأمن أو الجمعية العامة، ويمكن أن تكون هذه البعثات عنصرا في بعثة أكبر تعنى بحفظ السلم. وجرى الاضطلاع بمثل هذه البعثات في أنغولا، وجنوب افريقيا، والسلفادور، وموزامبيق، ونيكاراغوا، وهايتي.

دال - تنسيق جهود المراقبين الدوليين

١١ - نظرا لفعالية هذا الشكل من أشكال المساعدة ولكونه اقتصاديا نسبيا، تكرر تقديمه بصورة متعاضمة. فبطلب من الحكومة، يمكن أن تنشئ الأمم المتحدة أمانة تنسيق صغيرة لتقدم الدعم الى جميع المراقبين الدوليين الذين دعتمهم الحكومة. وهذه الأمانة، هي التي تلحق عادة بالمكتب المحلي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، توفر إطارا شاملا يتلقى فيه المراقبون الدوليون دعما في مجالات المراسم والسوقيات والمراقبة. وهذا التنسيق يكفل توفير تغطية مستمرة ورشيحة للعملية الانتخابية بضمه، في فريق مشترك من المراقبين الدوليين، أفرادا ترعاهم حكومات ومنظمات مختلفة. ويجري تزويد المراقبين معا بالمعلومات لكفالة تحقيق نهج متساوق، كما يطلب منهم أن يتقاسموا نتائج مراقبتهم، في جلسة تعقد بعد الانتخابات لاستخلاص النتائج. ومن شأن هذا أن يتيح للأفراد والأفرقة المشتركة في فريق المراقبة الأكبر الاستفادة من النظر للعملية نظرة أشمل وإعداد تقييمات تستند الى قاعدة بيانات أكبر مما تسمح به عمليات المراقبة الفردية.

١٢ - وفي هذه الحالة، تكون الصورة السياسية للأمم المتحدة باهتة الى حد ما، إذا ما قورنت بصورتها الواضحة للعيان في بعثات التحقق، على الرغم من تقديمها دعما فعالا لعملية سياسية هامة. ولما كانت المهمة الأساسية للأمم المتحدة هي تنسيق جهود المراقبين الدوليين - لا المراقبة المباشرة - فإنها لا تصدر بيانا ختاميا بشأن العملية الانتخابية. ولما كانت هذه العمليات لا تتطلب تكليفا من مجلس الأمن أو الجمعية العامة، يمكن تنظيمها بسرعة نسبيا واستمرار عملها لعدة أشهر (لتغطية التسجيل والحملات الانتخابية والانتخابات، كما هو الأمر في ملاوي) أو لعدة أسابيع (تغطية الانتخابات فقط في اثيوبيا). وتكاليف الأمانة ضئيلة جدا، وفي كثير من الحالات تتحملها الدول الموفدة للمراقبين.

هـ - تقديم الدعم إلى المراقبين الوطنيين

١٣ - يشدد هذا النهج، الذي استخدمته شعبة المساعدة الانتخابية لأول مرة في انتخابات عام ١٩٩٤ في المكسيك، على أهمية بناء القدرات الوطنية في الأجل الطويل وتعزيز المؤسسات الوطنية القائمة. وخلافا لرعاية البعثات الدولية القصيرة الأجل لمراقبة الانتخابات، وهو الأمر الأكثر شيوعا، قدمت الشعبة دعما لإيجاد مراقبة وطنية فعالة، بالاستناد إلى اشتراك نحو ١٤ منظمة وطنية. وقدمت الشعبة، انطلاقا من خبرات سابقة في مجال الانتخابات، مساعدات تقنية ومادية استهدفت على وجه التحديد تعزيز قدرة هذه المنظمات على مراقبة العملية الانتخابية وتقييمها. وقدمت المساعدات في مجالات معينة، من قبيل منهجية المراقبة، والسوقيات، والتخطيط الاستراتيجي، وإجراء عمليات عد سريعة للأصوات.

١٤ - وعلى الرغم من أن التجربة في المكسيك استندت إلى التعاون مع المنظمات غير الحكومية، شجعت الأمم المتحدة تنفيذ برنامج لتقديم المساعدة إلى الأحزاب السياسية في موزامبيق. وفي هذه الحالة، كان الهدف تعزيز قدرة الأحزاب السياسية على إيفاد ممثلين إلى كل مركز من مراكز الاقتراع. وشمل برنامج المساعدة تدريب مدربين اقترحهم الأحزاب، وتقديم دعم مالي، وخدمات نقل في جميع أنحاء البلد، وتقديم أموال لتستخدم كبديل يومي. كذلك، نظم برنامج خاص لتدريب مراقبي الأحزاب على استخدام الحاسوب، لتمكينهم من متابعة عملية عد الأصوات.

١٥ - ويمكن تنظيم هذا النوع من المساعدة دون تكليف رسمي من الجمعية العامة أو مجلس الأمن، كما يمكن تكييفه ليلائم احتياجات الدولة العضو الطالبة وقدراتها المميزة. وهذا النهج يطبق على أفضل نحو في البلدان التي قطعت شوطا بعيدا نسبيا في مجال التنمية، وتتوفر فيها التعددية وتوجد لديها مجموعة حية من المنظمات غير الحكومية الراغبة في الاشتراك في مراقبة الانتخابات الوطنية.

واو - المراقبة

١٦ - في حالات خاصة، يمكن إيفاد مراقب أو فريق صغير تابع للأمم المتحدة لمتابعة عملية انتخابية وتقديم تقرير داخلي إلى الأمين العام بشأن سير الانتخابات بوجه عام. على أن التجربة أظهرت أن هذا الشكل من المساعدة لا يكاد يترتب عليه أثر يذكر ومن ثم فهو غير مطلوب ما لم تمله ظروف استثنائية. ومن أوجه ضعف هذا الشكل من المساعدة ما يترتب على إيفاد المراقب الواحد من أثر على العملية الانتخابية ذاتها لا يكاد يذكر، واحتمال أن يصبح وجود المراقب رمزيا إلى حد بعيد، ثم قلة جدوى التقرير النهائي بالنسبة للأمين العام في آخر المطاف. وإلى جانب أوجه الضعف هذه، يتطلب الأمر وقتا وتكاليف لتحديد مراقب ملائم وتعيينه وإيفاده للفترة اللازمة. وبالنظر إلى ما ينطوي عليه الأمر من فوائد محدودة ومن تكاليف، لن يضطلع بهذا النوع من المساعدات إلا في ظروف استثنائية.

زاي - المساعدة التقنية

١٧ - تستأثر المساعدة التقنية بالجزء الأكبر من طلبات الحصول على أشكال المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة. ويمكن أن تقدم المساعدات التقنية كعنصر من العمليات الأكبر المجملته أعلاه أو يمكن أن تقدم بناء على طلب محدد. ويمكن تصنيف هذه المساعدات في ثلاث فئات عامة، هي: (أ) المساعدات التي تسهم في بناء القدرات الوطنية من خلال إنشاء مؤسسات انتخابية جديدة أو تعزيز القدرات الموجودة؛ و (ب) المساعدات التي تتصل بالحوانب المتعلقة بحقوق الإنسان في العملية الانتخابية؛ (ج) المساعدات التي توفر مشورة قانونية أو دستورية أو سوقية أو تقنية محددة، فضلا عن أنواع مختلفة من المعدات واللوازم الانتخابية.

١٨ - وقد قدمت مساعدات في المجالات التالية: تقديم المشورة إلى السلطات الانتخابية؛ وتصميم النظم الانتخابية أو إعادة تشكيلها؛ وحوسبة عناصر انتخابية من قبيل قوائم التسجيل، وجدولة الأصوات، وما إلى ذلك؛ والتربية الوطنية وتثقيف الناخبين؛ وتقديم المشورة في صياغة قانون الانتخابات؛ والإصلاح الدستوري؛ وتدريب العاملين بمراكز الاقتراع؛ وتحديد الدوائر الانتخابية؛ وتصميم وإعداد نظام وطني لبطاقات الهوية؛ وتنظيم الانتخابات وإعداد الميزانيات؛ وتقديم المشورة بشأن تأمين الانتخابات؛ وشراء مواد للانتخابات مثل بطاقات الاقتراع، وصناديق الاقتراع، والحبر غير الممكن محوه؛ والعد السريع، وتزامن عمليات عد الأصوات.

حاء - المساعدة التالية للانتخابات

١٩ - وافقت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين على قرارها ٤٨/٣١، الذي أوصت فيه بأن تقدم الأمم المتحدة المساعدة قبل إجراء الانتخابات وبعدها، بما في ذلك بعثات تقييم الاحتياجات الرامية إلى التوصية ببرامج من شأنها أن تسهم في ترسيخ عملية إقامة الديمقراطية، وذلك بغية ضمان استمرار وترسيخ عملية إقامة الديمقراطية في الدولة العضو التي طلبت الحصول على المساعدة. وعلى ذلك الأساس، فإن شعبة المساعدة الانتخابية التابعة للأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك مركز حقوق الإنسان، مكلفون الآن بتقديم المساعدة التالية للانتخابات. وبالتالي، فإنه بوسع كل من الهيئات أن تقدم مساعدة متميزة، وإن كانت تكميلية، خلال فترة ما بعد الانتخابات.

٢٠ - وتقوم شعبة المساعدة الانتخابية في الوقت الراهن باستكشاف أجدى الطرائق الممكنة لتقديم المساعدة على تسهيل عملية الانتقال من مرحلة الأنشطة الانتخابية وأنشطة إقامة الديمقراطية إلى مرحلة البرامج الراسخة التي تكفل سلامة الحكم. ولما كانت عدة هيئات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، تضطلع فعلا بأنشطة تتعلق بمسائل الحكم، فإن الشعبة تجري دراسة لمعرفة أشكال المساعدة التي قد تكون لازمة، في فترة ما بعد الانتخابات، للدول الراغبة في تعزيز المؤسسات والعمليات الديمقراطية.

٢١ - وفي هذه المرحلة، ليس بوسع الشعبة سوى تقديم دعم محدود، بتنظيم بعثات لتقييم الاحتياجات، وتقديم دعم تقني لتنسيق أنشطة المانحين في هذا الميدان والقيام في نهاية الأمر برعاية أنشطة إقامة الديمقراطية في حالات استثنائية. وبإمكان مركز حقوق الإنسان أن يقدم الدعم من أجل إقامة الديمقراطية بحكم اتصالها بالشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان. ففي ملاوي، عرض المركز تقديم التدريب والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما لمن يضطلعون بدور في إقامة العدل، وتقديم مساعدة للإصلاح التشريعي، وتقديم مساعدة إلى المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، وخدمات استشارية بشأن الانضمام إلى المعاهدات والإبلاغ والالتزامات الدولية فيما يتصل بحقوق الإنسان. وتضمنت برامج سلامة الحكم القائمة لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم المساعدة في مجال إصلاح الخدمة المدنية، وتطبيق اللامركزية والحكم المحلي، وتقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني.

ثانيا - الترتيبات المالية

٢٢ - بالإمكان إتاحة مبالغ صغيرة، بقدر الحاجة، من الصندوق الاستئماني لمراقبة الانتخابات، عند الضرورة، لأجل تمويل بعثات تقييم الاحتياجات. أما المساعدات التي تقدم على نطاق أوسع، فينبغي تقديمها من خلال ترتيبات تقاسم التكاليف أو التمويل من أرقام التخطيط الإرشادية. وقد كانت مكاتب البرنامج الإنمائي القطرية جد فعالة في هذا المجال؛ وثمة أمثلة طيبة عديدة تشير إلى توافر آليات للتمويل.
